كلية الاقتصاد
جامعة سرت
Faculty of Economics Sirte University

جامعة سرت
Sirte University
1989

المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد
The 5th International Scientific Conference on Banking Reform

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد

الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة

(نظام مصرفي متين)

سرت 05 ديسمبر 2024 م

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي

أ. د. حسين مسعود أبومدينة

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2024م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد

الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة

(نظام مصرفي متين)

سرت 05 ديسمبر 2024م

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي أ. د. حسين مسعود أبومدينة

المراجعة اللغوية

د. فوزية أحمد الواسع

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2024م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد

الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة

(نظام مصرفي متين)

سرت 05 ديسمبر 2024م

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي – ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509
بريد مصور: 9097073
البريد الالكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 768 / 2024م

رقم الإيداع الدولي: ردمك ISBN 978-9959-1-3533-9

تصميم الغلاف: خالد جمعة مهلهل

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ
وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ
أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة آية 188

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر
رئيس جامعة سرت
المشرف العام للمؤتمر

أ. د. الطيب محمد القبي
وكيل الجامعة للشؤون العلمية
ورئيس الجنة التحضيرية للمؤتمر

د. علي مفتاح التائب
رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

د. عبدالله محمد امهلهل
رئيس اللجنة العلمية

أعضاء اللجنة العلمية

أ. د. سليمان سالم الشحومي
د. محمد أبوخزام فرج

أعضاء اللجنة التحضرية

د. محمد قاسم عبدالمجيد
أ. ناصر أحمد عمر
أ. التائب الزروق التائب
أ. عبدالكريم إبراهيم غيث
أ. محمد فرج الصادق
سفيان سالم الشعالي
خـــالـــد جمعة مهلهل
خالد محمد درياق

المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة رئيس الجامعة د. سليمان مفتاح الشاطر	5
كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة التحضيرية أ. د. الطيب محمد القبي	6
كلمة رئيس المؤتمر د. علي مفتاح التائب	7
كلمة رئيس اللجنة العلمية د . عبدالله محمد امهلهل	8
دراسة معوقات الوسائل الإلكترونية في المصرف الزراعي ببلدية سبها، ليبيا د. أحمد محمد عريدة	26 - 9
أثر سلوكيات المواطنة التنظيمية على رأس مال العلاقات بالمصارف التجارية الليبية الخاصة بمدينة بنغازي أ.د. وائل محمد جبريل أ. وليد عبدالله محمد أ. خالد حسين دخيل	70 - 27
المخاطر المصرفية ودور سياسة التأمين في مواجهتها دراسة ميدانية على مصرف الصحارى ومصرف الجمهورية. د. الطاهر خليفة عبد السلام الأسود. د. الناجح محمد العجيلي ودران.	94 - 71
أثر تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية دراسة ميدانية لفروع صندوق الضمان الاجتماعي بالمنطقة الشرقية أ. رجعة مفتاح سليمان	122 - 95
تطبيق تقنيات التكنولوجيا المالية لدى المصارف من أجل تعزيز الشمول المالي الواقع والتحديات د. بوكابوس مريم الباحث حميدي عبد الرزاق	148 - 123
صعوبات تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في المصارف الإسلامية الليبية دراسة حالة المصرف الإسلامي الليبي د. ناصر ميلاد بن يونس أ. فرج إمحمد العسكري	170 - 149

المحتويات

العنوان	الصفحة
أهمية تطوير النظام المحاسبي في مؤسسات الجهاز المصرفي دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية بالمنطقة الشرقية د. نبيل محمد سليمان بالراس علي د. إسماعيل المهدي محمد اسميو	196 - 171
مدى مساهمة الحوكمة الإلكترونية في الحد من الفساد المالي في مؤسسات القطاع المصرفي الليبي أ. فاطمة إمحمد الساعدي محمد	236 - 197
ضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين في ظل آليات حوكمة الشركات بالمصارف التجارية الليبية دراسة ميدانية على مصرف الصحاري أ. نجوى خليفة مفتاح العلاقي.	258 - 237
تأثير الاصلاح المصرفي على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا دراسة قياسية في ليبيا خلال الفترة (2000 - 2021) باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ARDL أ. صباح عمر خليفة الساعدي	284 - 259
واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر بالإشارة إلى تجربتي بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر والنوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الناشطة في الجزائر د. شاني محمد عبد الوهاب د. مركان محمد البشير	306 - 285
مساهمة وحدتي الامتثال والمعلومات المالية كإحدى آليات الحوكمة في مكافحة ظاهرة غسل الأموال وتمويل الارهاب: دراسة حالة مصرف الوحدة أ. ملاك عاشور امنيسي العدلي أ. د. أكرم علي محمد زوبي	340 - 307
أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جودة الخدمات المصرفية دراسة حالة على مصرف الوحدة - فرع المدينة بمدينة بنغازي أ. د. بشير محمد العبار أ. نجوى على محمود	382 - 341

المحتويات

العنوان	الصفحة
دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق التميز المؤسسي **دراسة ميدانية على العاملين بمصرف الصحاري – مدنية بنغازي** د. رجعة المبروك الفاخري	408 - 383
تحليل هيكل الودائع في المصارف التجارية في ليبيا **خلال الفترة 2012 – 2023م** د. محمد قاسم عبد المجيد سويكر أ. أمحمد صالح أمحمد أبو غالية	438 - 409
مدى تطبيق المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية وفاعلية إجراءاتها **وتدابيرها للحماية من مخاطر الصيرفة الإلكترونية** **دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية** د. عبدالله محمد امهلهل أ. محمد علي عمر	474 - 439
أثر كفاية رأس المال على ربحية المؤسسات المالية **دراسة حالة مصرف الجمهورية – ليبيا** أ. حسن إبراهيم ميلاد أ. د. جبار بوكثير حسين د. صالح أحمد مادي أ. حسين إبراهيم ميلاد	504 - 475
معوقات تطبيق معايير المراجعة الدولية في المصارف التجارية **دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت** أ. عيادة رمضان سالم د. جبريل عمر السائح	532 - 505
مدى الاستفادة من أسلوب سيجما ستة في تحسين جودة المراجعة الداخلية **في المصارف التجارية الليبية** **دراسة تطبيقية على فروع المصارف التجارية ببلدية الخمس** د. شكري أحمد عامر د. محمود جمعه المحجوب	568 - 533

(3rd ISCBR2024)
المؤتمر العلمي الدولي الثالث
لكلية الاقتصاد
The 3rd International Scientific
Conference on Banking Reform

كلمة رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى كل مهتم ومطلع .. وإلى كل مختص بمجالات الحركة الاقتصادية بشكل عام، وبمجال الخدمات المصرفية بشكل خاص.. ها هي جامعة سرت متمثلة في كلية الاقتصاد تحديداً تعقد اليوم مؤتمرها الدولي الثالث، والذي يهدف إلى وضع لبنة لنظام مصرفي رصين .. بعنوان **الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة (نظام مصرفي متين)**.. من خلال مشاركة فعالة لخبراء القطاع المصرفي من أعضاء هيئة التدريس، الذين قدموا خبرتهم في أوراق علمية رصينة تهدف إلى تطوير وتحسين أداء المؤسسات المصرفية.

وكل الأمل أن يكون هذا الإنتاج العلمي نبراس يهتدى به، وطريق للتطوير في أداء القطاعات المصرفية.

وختاماً.. نود أن نعبّر عن خالص شكرنا وامتناننا لجميع الحضور الذين شاركوا في فعاليات هذا المؤتمر، ونتمنى أن تكون لهذه المشاركات القيّمة دورًا كبيرًا في إنجاح هذا الحدث العلمي، كما نتطلع إلى المزيد من التعاون المثمر في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة رئيس اللجنة التحضيرية

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرنا أن نقدم لكم مجلد بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد 2024م، بعنوان "**الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة (نظام مصرفي متين)**"، الذي يُعقد في وقت يتطلب منّا الابتكار والتطوير المستمر في مختلف المجالات الاقتصادية.

يتضمن هذا المجلد مجموعة من الأبحاث والدراسات التي تسلط الضوء على أحدث الاتجاهات والتقنيات في المجالات الاقتصاد، والمالية، والإدارة. وتمثل هذه الأبحاث نتاج جهود بُحّاث من مختلف الجامعات والمؤسسات الأكاديمية، الذين قاموا بتقديمها ومناقشتها خلال فعاليات المؤتمر.

يهدف هذا المجلد إلى تعزيز تبادل المعرفة والخبرات بين الباحثين والممارسين في المجال المالي، وتحفيز النقاش حول التحديات الراهنة والفرص المستقبلية. كما نأمل أن تُسهم هذه البحوث في دفع عجلة التطور الاقتصادي، وتقديم حلول مبتكرة تلبي احتياجات المجتمع.

نتقدم بشكرنا الجزيل لجميع المشاركين والداعمين الذين ساهموا في نجاح هذا الحدث، ونتطلع إلى المزيد من التعاون المثمر في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. د. الطيب محمد القبي

وكيل جامعة سرت للشؤون العلمية
رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

كلمة رئيس المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين...

أمّا بعد،، ،،

فتتشرف كلية الاقتصاد بكل مكوناتها من أعضاء هيئة تدريس ومعيدين وموظفين وطلاب بتنظيم المؤتمر العلمي الدولي الثالث في 05-12-2024م، الذي جمع نخبة من الباحثين والخبراء في مجالات المال والمصارف والمجالات ذات الصلة. **وفي** إطار دورها الفاعل في دعم الفعاليات والنشاطات العلمية، وحرصًا على تحقيق أهدافها الاستراتيجية ورسالتها السامية، انطلقت فعاليات المؤتمر تحت عنوان **"الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة"**، تأكيدًا على التزام الكلية بالمساهمة في تطوير المجتمع وتعزيز مجالات البحث العلمي.

انطلاقًا من الدور الريادي الذي تقوم به كلية الاقتصاد في دعم الأنشطة العلمية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وكذلك في إطار رسالتها السامية في خدمة المجتمع، يأتي تنظيم هذا المؤتمر تحت عنوان **"الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة"**. وقد جاءت فكرته من الواقع الذي نعيشه منذ سنوات، والمتعلق بالقطاع المصرفي الذي يُعدُّ من أبرز القطاعات الحيوية في الدول، حيث يُعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد، بالإضافة إلى التحديات والأزمات التي يواجهها هذا القطاع، وكذلك التغييرات التي تطرأ على القوانين المنظمة له.

وأود أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى إدارة جامعة سرت على دعمها المستمر لفعاليات هذا المؤتمر، كما أوجه الشكر الجزيل إلى اللجنة العلمية واللجنة التحضيرية وكل من أسهم في إنجاح هذا الحدث، وأخص بالذكر كل من قدم جهدًا كبيرًا حتى يظهر المؤتمر بهذا الشكل المشرف.

في الختام، أتمنى التوفيق والنجاح لجميع الزملاء الباحثين من مختلف المدن والجامعات الليبية، وكذلك المشاركين من الدول الأخرى، وأتمنى أن تظل جامعة سرت دائمًا منارة علمية يهتدي بها الجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. على مفتاح التائب
رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

كلمة رئيس اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم اللجنة العلمية للمؤتمر، يسرنا ويشرفنا أن نرحب بكم جميعًا في هذا المحفل العلمي الذي يجمع نخبة من الأكاديميين والباحثين والخبراء وصنّاع القرار، تحت مظلة مؤتمر "**الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة (نظام مصرفي متين)**".

أصبح الإصلاح المصرفي اليوم ضرورة ملحة في ظل التغيرات الاقتصادية السريعة، والتحولات التكنولوجية المستمرة، والتحديات التي تفرضها الأزمات العالمية. ويُعدُّ القطاع المصرفي العصب الأساسي لأي اقتصاد مستقر، ويشكل ركيزة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتحفيز الاستثمار، ودعم القطاعات الإنتاجية.

يهدف هذا المؤتمر إلى أن يكون منصة حوارية تتيح تبادل الأفكار والرؤى العلمية، ومناقشة التجارب الناجحة في الإصلاح المصرفي، واستعراض الحلول المبتكرة للتحديات التي يواجهها القطاع المصرفي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

فـي هذا السياق، حرصت اللجنة العلمية على اختيار أوراق بحثية متميزة وبرامج حوارية غنية، تغطي محاور رئيسة، تشمل: إعادة هيكلة الجهاز المصرفي، ومواكبة التكنولوجيا المصرفي (FinTech)، وتحقيق متطلبات الجودة والرقابة.

كما نؤكد على أهمية التعاون المشترك بين المؤسسات الأكاديمية والجهات التنفيذية؛ لتحقيق أهداف الإصلاح المصرفي، وتقديم توصيات عملية وقابلة للتنفيذ تسهم في تطوير القطاع المالي، ودعمه ليواكب متطلبات الاقتصاد المعاصر.

ختامًا، نتوجه بجزيل الشكر لكل من شارك في تنظيم هذا المؤتمر وإنجاحه، من باحثين ومشاركين ورعاة وداعمين. كما نأمل أن يسفر هذا اللقاء العلمي في تقديم توصيات تسهم في إحداث تغييرات ملموسة تخدم الاقتصاد والمجتمع.

نتمنى لكم جميعًا مؤتمرًا مثمرًا وحوارات بناءة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. عبدالله محمد امهلهل
رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

تأثير الاصلاح المصرفي على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا
دراسة قياسية في ليبيا خلال الفترة (2000 ـ 2021)
باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ARDL

أ. صباح عمر خليفة الساعدي
محاضر بقسم الاقتصاد/ كلية الاقتصاد/ جامعة سرت
Sabah.omar2019@su.edu.ly

الملخص:

تناولت الدراسة تأثير الاصلاح المصرفي على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا من خلال بحث العلاقة النظرية بين اصلاح القطاع المصرفي ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تشمل الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، ومعرفة أهم مؤشرات الاصلاح المصرفي في ليبيا، حيث اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي من خلال استعراض الجانب النظري لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي والاصلاح المصرفي، كما اعتمدت الدراسة على مصادر البيانات الصادرة من مصرف ليبيا المركزي، وقد استخدام برنامج Eviews-12 لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة مستخدمة منهجية الانحدار الذاتي ARDL. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي لمتغيرات الدراسة المستقلة في المتغير التابع ، أي أن إجمالي الودائع وإجمالي الائتمان المصرفي وعرض النقد الواسع لهما تأثير إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي، وان العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي واجمالي الودائع واجمالي الائتمان وعرض النقد الواسع علاقة تكاملية على المدى الطويل حيث تم استنتاجها من اختبار الحدود (test Bound) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وإن النموذج المقدر معنوي احصائياً ، وأوصت الدراسة على العمل على تطوير اصلاحات الجهاز المصرفي للوصول إلى استقرار اقتصادي مؤدي لتوازن حقيقي في الاقتصاد، وتنسيقها مع الاصلاحات الاقتصادية للقطاعات الاقتصادية الأخرى، و وجود نظام مصرفي مستقر قادر على توجيه المدخرات لتمويل فرص استثمارية منتجة، التي تساهم في خلق فرص العمل والقدرة على زيادة القدرة الانتاجية في الاقتصاد.

الكلمات الافتتاحية: الناتج المحلي الاجمالي، إجمالي الودائع، إجمالي الائتمان المصرفي، عرض النقد الموسع.

Impact of banking reform on Libya's economic stability Standard study in Libya during 2000-2021 using ARDL self-

a. Sabah Omar Khalifa alSaadi
University of Sirte - Faculty of Economics
Lecturer - Economics Department
Sabah.omar2019@su.edu.ly

Abstract

The study examined the impact of banking reform on economic stability in Libya by examining the theoretical relationship between banking sector reform and economic stability variables. Where it aimed to know the most important economic variables that include economic stability in Libya, And know the most important indicators of banking reform in Libya, where the study followed the inductive approach by reviewing the theoretical aspect of indicators of economic stability and banking reform, The study also relied on data sources issued by the Central Bank of Libya, The Eviews-12 program was used to analyze the relationship between study variables using ARDL's self-regression methodology. The study found that there is a positive impact of the independent study variables in the dependent variable, i.e. that total deposits, gross bank credit and widespread cash supply have a positive impact on GDP, and that the relationship between GDP and GDP and gross credit supply is complementary in the long term as it was inferred from the border test (test Bound and ECM), and the estimated model is statistically moral, The study recommended the development of banking system reforms to achieve economic stability leading to a real balance in the economy. Coordinated with the economic reforms of other economic sectors, and a stable banking system capable of channeling savings to finance productive investment opportunities. that contribute to job creation and the ability to increase productive capacity in the economy.

***keywords*:** GDP, total deposits, total bank credit, extended cash offer.

1- الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة:

يعتبر الإصلاح المصرفي جزء من الإصلاح الاقتصادي والمالي للدولة والذي يعمل على رفع القيود الموجهة على القطاع المصرفي من أجل تطويره، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء المصارف والسماح للمصارف الأجنبية العمل في السوق المصرفية المحمية وتعزيز المنافسة بين المصارف المحلية والأجنبية كما تنبع الحاجة للإصلاح المصرفي من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه المصارف في توثيق وتعزيز الشركات الإنتاجية والاستثمارية والتجارية بين الدول، خصوصاً مع الدول التي دخلت في منظمة التجارة العالمية مما يبرر التطوير المصرفي إلى الدخول في هذه المنظمة يتطلب تحرير تجارة السلع والخدمات بما فيها الخدمات المصرفية والتي تعني السماح للمصارف الأجنبية للعمل في الدول الموقعة على اتفاقية التجارة العالمية والتعامل معها مثل المصارف المحلية مما يتطلب إقامة نظام مصرفي متطور يستطيع منافسة المصارف الأجنبية من خلال تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة للزبائن بسيولة ليتماشى مع التطور في العمل المصرفي سواء في اسلوب الأداء أم الخدمات المصرفية الحديثة .(**حسين، 2019**)

إن أهمية الجهاز المصرفي تتمكن في قدرته على حشد المدخرات وتوجيهها نحو تمويل القطاعات الانتاجية والخدمية والاستهلاكية التي بدورها تساهم بشكل ايجابي في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني عن طريق المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية التي يكون لها بالغ الاثر في زيادة معدل النمو الاقتصادي وزيادة مستوي المعيشة والرفاهية للمجتمع ككل.غير ان نجاح الجهاز المصرفي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ومستوي الرفاهية للمجتمع مرهون بقدرته على التطور ومواكبة التطورات الحديثة في مجال العمل المصرفي من حيث التشريعات القانونية التي تنظم عمل المصارف "التطورات التكنولوجية، الاشراف والرقابة والحوكمة" التي تضبط وتنظم وتتابع سير عمل المصارف، بالإضافة الى تنمية الموارد البشرية عن طريق تدريب العاملين بها ومنحهم الحوافز المادية عمى اساس الكفاءة لمرفع من مستوى ادائهم واداء المصرف ككل، إن الجهاز المصرفي يلعب دور مهم ومحوري في الاقتصاد، وان هذا الدور يكون له الاثر الايجابي في حال ما اتسمت المصارف بقدرتها على التطور ومواكبة كل ما هو حديث في مجال العمل المصرفي، وتأسيساً على ذلك الكثير من

الباحثين في مجال التمويل والمصارف والاقتصاد اختبروا العلاقة ما بين تطور القطاع المالي والذي يعتبر الجهاز المصرفي احد مكوناته والنمو الاقتصادي، في حين البعض الاخر من الباحثين ركزوا على اصلاح الجهاز المصرفي كأساس لتطوير القطاع المالي. (**نور الدين، 2019**)

2.1 مشكلة الدراسة:

يعتبر الاصلاح المصرفي من القضايا الاقتصادية التي تشتغل متخذي القرار الاقتصادي والباحثين لما يمثله من ضرورة للإصلاح الاقتصادي للتنمية والنمو، وأن دور النظام المصرفي يتأكد من خلال ما قدمه من خدمات أصبحت واحدة من دعائم الاقتصاد، وبدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته، ونظرا لكون الطلب على خدمات النظام المصرفي طلبا مشتقا من حاجة الاستقرار الاقتصادي، فبذلك يمكن القول أنه كلما كان الاقتصاد مستقرا زادت الحاجة إلى وجود نظام مصرفي أكثر تطورا وأوسع خدمات.

وحيث أن الاصلاح المصرفي يؤثر بشكل ايجابي على كل مؤشرات الاقتصاد الوطني والاستقرار الاقتصادي ككل وبالتالي تنحصر مشكلة الدراسة في التحقق من تأثير الاصلاح المصرفي على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2000-2021).

3.1 أهمية الدراسة:

1. تتمثل أهمية الدراسة من أهمية ودور الاصلاح المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة النمو الاقتصادي.
2. إن البحث في الاصلاح المصرفي وعلاقته بالاستقرار الاقتصادي يثري المعرفة حول القضايا الاقتصادية التي لها تأثير على الاقتصاد القومي.
3. نتائج هذه الدراسة ستكون مفيدة للمصرف المركزي ولمتخذي القرار للمصارف التجارية وايضا لمتخذي القرار في السلطة الاقتصادية من اجل رسم سياسات وخطط مستقبلية.

3.2 هدف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

1- معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تشمل الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.

2- معرفة أهم مؤشرات الاصلاح المصرفي في ليبيا.

3- التحقق من تأثير مؤشرات الاصلاح المصرفي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

5.1 فرضية الدراسة:

يوجد تأثير دو دلالة احصائية بين مؤشرات الاصلاح المصرفي (إجمالي الودائع، إجمالي الائتمان، عرض النقد الموسع) على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي).

5.2 منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال استعراض الجانب النظري لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي والاصلاح المصرفي، كما اعتمدت الدراسة على مصادر البيانات الصادرة من مصرف ليبيا المركزي، وعلى المصارف الليبية الحكومية والقطاع المصرفي، وقد استخدام برنامج Eviews-12 لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة مستخدمة منهجية الانحدار الذاتي ARDL.

7.1 الدراسات السابقة:

– دراسة مفتاح مصطفى أبو زيد، وأخرون، 2021: دور مصرف ليبيا المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2009–2020). هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الاستقرار الاقتصادي، وإبراز الدور الذي يلعبه مصرف ليبيا المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي في تحليل العالقة بين عرض النقود بوصفة متغير مستقل ومعدل التضخم وسعر الصرف بوصفة متغير تابع للفترة 9002-9090،وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثير ايجابي ذو دلالة إحصائية لعرض النقود على معدل التضخم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، وقد كانت هناك عالقة طردية، أي بمعنى أنه كلما قامت إدارة المصرف المركزي بزيادة عرض النقود، كلما ساهم ذلك في زيادة معدل التضخم، واوصت الدراسة لمعالجة التضخم في البالد وسعر الصرف وذلك من أجل الاستقرار الاقتصادي، وخلق فرص الاستثمار والحد من تقلبات سعر الصرف ورسم السياسة المالية والرقابية علي المصارف.

– علي أبو بكر نور الدين، 2019 : (اصلاح الجهاز المصرفي في ليبيا). أوضحت هذه الدراسة أهم سياسات الاصلاح التي تم اتخاذها في مجال القطاع المصرفي في ليبيا خلال الفترة 1963-2017 وبيان اثر تمك السياسات على اداء المصارف بمفهومه الواسع في مجال جذب الودائع ومنح القروض، حيث اشارت نتائج التحليل إلى وجود تأثير

ايجابي لسياسات الاصلاح المصرفية تحسين مستوى اداء المصارف من حيث جذب المزيد من الموارد المالية ومنح المزيد من القروض' الى ان تلك الاصلاحات لم تكون بشكل المطلوب بسبب استمرار هيمنة مصارف القطاع العام على السوق المصرفي في ليبيا 'الامر الذى انعكس بشكل سلبى على مستوى جودة واسعار الخدمات المصرفية وضعف الثقة في الجهاز المصرفي هو ما يمكن استنتاجه من خلال ارتفاع نسبة التفضيل النقدي .

– أحمد أحمد دنف، محمود أحمد دنف، 2017 : (تقييم أداء السياسات النقدية المطبقة في ليبيا خلال الفترة (1980– 2015). هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم التطورات النقدية التي شهدها الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980–2015) وبيان مدى فعالية السياسات النقدية المطبقة خلال نفس الفترة في تحقيق الاستقرار النقدي للبلاد، وهذا تطلب تقييم مستوى أدائها في الوصول إلى أهدافها ضمن السياسة الاقتصادية العامة للدولة وخلصت الدراسة الى نتيجة مفادها أن السياسات النقدية المطبقة في ليبيا خلال الفترة (1980–2015) لم تكن فعالة بما يكفي لتحقيق الاستقرار النقدي للبلاد وأن الوصول الى مستوى أداء جيد وفعال لهذه السياسات يتطلب التنسيق جنبا إلى جنب مع السياسات الاقتصادية الأخرى المطبقة في الدولة خاصة المالية منها وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات الاقتصادية التي أعدت في هذا المجال .كما شددت هذه الدراسة على أهمية تطوير الجهاز المصرفي وتغيير نمط الملكية فيه بما يتوافق مع الظروف الاقتصادية الراهنة، بالإضافة الى ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة من قبل مصرف ليبيا المركزي.

– يونس على أسعيد البرغثي، علي سعيد الشريف، 2014 : (تأثير السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في ليبيا). هدفت الدراسة إلي دراسة تأثير السياسة النقدية في ليبيا على الاستقرار النقدي كأحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة من خلال دراسة تأثير عرض النقود على مستوى الاسعار ومعدل التضخم، وفي سبيل ذلك تم استخدام اسلوبين مختلفين هما : تحليل العلاقة بين بعض المتغيرات النقدية والاستقرار النقدي باستخدام بعض مقاييس ومؤشرات الاستقرار النقدي، وقياس تأثير عرض النقود (كمعبر عن السياسة النقدية) على معدل التضخم (كمعبر عن الاستقرار النقدي) باستخدام اختبار التكامل المشترك، وقد توصل البحث إلى وجود علاقة قوية بين عرض النقود ومعدل

التضخم، الأمر الذي يعكس الدور الذي لعبته السياسة النقدية في تصعيد الضغوط التضخمية في الاقتصاد الليبي خاصة خلال الفترة 1981 – 1999.

❖ **التعليق على الدراسات السابقة:**

تعتبر هذه الدراسة، استكمالا للدراسات السابقة التي تناولت تطورات الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، حيث أنها متخصصة في دراسة تأثير الاصلاح المصرفي على الاستقرار الاقتصادي ولقد تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في بعض الجوانب النظرية للدراسة، بالإضافة الى تو ضيح دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

2– الإطار النظري للدراسة

1.2 مفهوم الإصلاح المصرفي:

يعرف بأنه مجموعة من الإجراءات التي تتناول زيادة دور قوى السوق في تحديد اسعار الفائدة وتخصيص الائتمان وتحديد الاتجاه العام للوساطة المالية بهدف تحسين كفاءة الجهاز المصرفي واستقراره في حين يعرفه البعض بأنه مجموعة من العمليات الشاملة والمستمرة التي تتضمن اعادة الهيكلة وتطوير الأنظمة والقوانين والتشريعات بحيث تساهم في زيادة حجم الإفراض والإيداع وتحسين الخدمات المصرفية الأمر الذي ينعكس ايجابا على قطاعات الاقتصاد الوطني.

كما يمكن تعريفه على أنه العملية التي تؤدي إلى تعديل جذري وجوهري في القوانين والتشريعات والسياسات المتعلقة بالعمل المصرفي على اختلاف أنواعها وأشكالها بحيث يؤدي إلى تحسين الأداء والتكيف مع المتغيرات التي تشهدها الساحة العالمية وبالتالي يجب إجراء عملية تقييم لجمل هذه الإجراءات حتى يتم الحكم عليها وإعطائها الوصف الحقيقي. **(ابراهيم، 2020)**

2.2 أهداف الإصلاح المصرفي:

يهدف الاصلاح المصرفي الى تحقيق جملة من الاهداف لعل اهمها :–

1– تعبئة الادخارات المحلية وتعميق دور الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين.

2– تحسين كفاءة استخدام وتوزيع الموارد الرأسمالية في الاقتصاد الوطني.

3– توثيق وتعزيز الشراكات التجارية والانتاجية والاستثمارية الاقليمية والدولية.

4- رفع فعالية الاسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية وتمكنها من فتح مصادر اقتراض وتمويل اجنبية وخلق فرص استثمارية المفاوضات التجارية بين عدة دول من اجل تحرير التجارة الخارجية خاصة مع الدخول لعدد من البلدان النامية الى المنظمة العالمية للتجارة (WTO).

5- خلق علاقات جديدة في اسواق المال المحلية والاجنبية من اجل جلب اموال لتمويل الاستثمارات.(**رشيد، مستور، 2017**)

3.2 مفهوم الاستقرار الاقتصادي:

الاستقرار الاقتصادي هو: "عبارة عن مجموعة من الإجراءات والسياسات والتوجيهات والآليات التي تعمل على تحقيق استقرار مستوي الأسعار. أو تحقيق مستوى التشغيل الكامل لموارد الإنتاج، أو استقرار معدلات الفائدة، أو استقرار الأسواق المالية. أو استقرار أسواق صرف العملات الأجنبية أو تلتك السياسات التي تهدف إلى رفع معدلات نمو الاقتصاد الوطني وإعادة توزيع الدخل.(**مفتاح، وآخرون، 2021**)

4.1 أهمية الاستقرار الاقتصادي:

يمكن توضيح أهمية الاستقرار الاقتصادي من خلال النقاط الآتية :

1. إن تحقّيق الاستقرار الاقتصادي في البلد يمكن انْ يحقق مستوى عالي من العمالة وصولاً إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وهذا بدوره سوف يحقق الاستقرار الاجتماعي للبلد .
2. إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي سيؤدي إلى نمو ثابت ومستقر من خلال انخفاض معدلات التضخم وأسعار الفائدة، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة، كل هذه الأمور سوف تمكن الحكومة من زيادة الاستثمار في الخدمات العامة، ومن ثم زيادة الرفاهّة الاقتصادية .
3. إن دور الحكومةٌ يتمثل في توفير سياسات اقتصادية كلية للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي لما له من أهمية كبيرة في مساعدة الشركات والحكومة والأفراد على التخطٌط الفعال على المدى الطوّيل .
4. إن الاقتصاد العالمي المتكامل على نحو متزايد لا يُمكن ان تكون فيه أي دولة بمعزل عن تأثيرات التطورات العالمة الحالية، وهذا الارتباط مع الخارجٌ شكل تحدياً لاقتصاد الدولة،

لذا فان المحافظة على الاستقرار مع مثل هذه البيئة يعد أمراً ضرورياً لاستمرار النمو المستدام في الدولة .

5. إن الاستقرار في مستوى الأسعار يُمكن انْ يجعل النقود وظيفتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة، وذلك من خلال المحافظة على قوتها الشرائية، كما ان استقرار الأسعار يقلل من مخاطر الانكماش في الاقتصاد القومي .(**المطيري، 2023**)

5.2 هيكل القطاع المصرفي:

إن القطاع المصرفي يتكون من مجموعة من المؤسسات الائتمانية أساسها البنك المركزي، وقوامها البنوك التجارية، كما تتألف من عدة أنواع من المؤسسات التي تتخصص في تقديم نوع معين من الائتمان أو التكفل بحاجات ميدان معين من ميادين النشاط الاقتصادي.

1- مصرف ليبيا المركزي:

إن مصرف ليبيا المركزي مؤسسة مالية مستقلة ومملوكة بالكامل للدولة الليبية ويُمثَّل السلطة النقدية بها وقد حدد قانون إنشاء المصرف المركزي والقوانين اللاحقة له والتي كان آخرها قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005م أهداف المصرف المركزي وهي المحافظة على الاستقرار النقدي والعمل على تحقيق النمو في الاقتصاد الوطني في إطار السياسة العامة للدولة .

ويتولى مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي تصريف أمور المصرف ووضع اللوائح الداخلية المتعلقة بعملياته وبالشئون الإدارية والمالية، ويتكون مجلس الإدارة من المحافظ رئيساً ونائب المحافظ نائباً للرئيس، وعدد خمسة أعضاء آخرين، ويعتبر المحافظ هو الرئيس التنفيذي للمصرف وهو الذي يتولى إدارته وتصريف شئونه العادية بإشراف مجلس الإدارة .

وتعد مدينة طرابلس مقر الإدارة العامة لمصرف ليبيا المركزي، ويقوم المصرف بتقديم خدماته للمصارف التجارية وفروعها في جميع أنحاء الدولة من خلال فروعه في كل من بنغازي سرت، وسبها، وأقسام الإصدار في مدينة غريان، والبيضاء.

وقد بدأ مصرف ليبيا المركزي نشاطه في الأول من شهر ابريل عام 1956م، وحل بذلك محل لجنة النقد الليبية التي أُنشئتْ في عام 1951م، وقد كانتْ من بين ووظائفه المحافظة على تغطية العملة المصدرة بأصول إسترلينيه، ولم يكن له في بداية نشاطه أي دور في

مراقبة عرض النقود أو الائتمان المصرفي أو في الرقابة على المصارف.(**الموقع الالكتروني لمصرف ليبيا المركزي، نبذة عن المصرف**)

❖ **المهام التي يقوم بها مصرف ليبيا المركزي**

1- إصدار النقد وتنظيمه.
2- إدارة احتياطي العملات الأجنبية.
3- العمل كمصرف للدولة.
4- العمل كمصرف للمصارف.
5- مراقبة المصارف وتنظيم أعمالها.
6- العمل كمستشار اقتصادي ومالي للدولة.

2- المصارف التجارية:

يقصد بالمصارف التجارية منشأة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية (أسهم وسندات) محددة، ويعرف كذلك على إنه مكان لالتقاء عرض الأموال بالطلب عليها، أي أن المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات، ومن ثم تتولى عملية ضخ هذه الأموال إلى الأفراد على شكل قروض واستثمارات، أي أنها حلقة الوصل بين المدخرين والمستثمرين. (**الحسيني، الدوري، 2008، ص13**)

شهدت المصارف التجارية خلال العقد الأخير تطورات مهمة، انعكست في تطور معظم البنود الأساسية في مراكزها المالية وذلك نتيجة السياسة النقدية والمصرفية التي اتبعها مصرف ليبيا المركزي من جهة، وما قامت به المصارف من جهود في سبيل الرفع من مستوى أدائها وتحسين مستوى خدماتها من جهة أخرى، وتهدف السياسة النقدية إلى تحسين مستوى الإفصاح والشفافية حول إجراءات هذه السياسة، والعمل على تعزيز جودة صنع القرار من خلال الاعتماد على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية خاصة فيما يتعلق بعمليات السوق المفتوحة وإقامة سوق نقدية بين المصارف وانتهاج سياسة نقدية أكثر مرونة، ومن أبرز هذه الإجراءات توحيد نسبة الاحتياطي الإلزامي عند 20.0% على الخصوم الإيداعية للمصارف التجارية، كما تم تخفيض معدل إعادة الخصم ليصبح 3.0%.(**مصرف ليبيا المركزي– الربع الثاني 2014، ص 1**)

6.1 هيكل ملكية المصارف:

تنقسم المصارف التجارية إلى مصارف تجارية كبيرة ذات ملكية عامة وهي : مصرف الجمهورية، مصرف الصحارى، المصارف التجاري الوطني، مصرف الوحدة ومصرف شمال أفريقيا، في حين دخلت بعض المصارف في مشاركة استراتيجية مع مصارف أجنبية في حقوق الملكية، وهي مصرف الوحدة بمشاركة البنك العربي (الأردن) بنسبة 19.0%، ومصرف الصحارى بمشاركة مصرف بي إن بي باريبا (فرنسا) بنسبة 19.05، ومصرف المتحد للتجارة والاستثمار بمشاركة البنك الأهلي المتحد (البحرين) بنسبة 40.0%، ومصرف الأمان بمشاركة مصرف اسبيريتو سانتو (البرتغال) بنسبة 40.0%، ومصرف التجارة والتنمية بمشاركة البنك الوطني القطري (قطر) بنسبة 49.0%، وتشارك الإمارات بنسبة 50.0% في مصرف الخليج الأول الليبي ،حيث تستحوذ هذه المصارف على النسبة الأكبر من السوق المصرفي، وتهدف الشراكة الأجنبية في القطاع المصرفي الليبي بالأساس إلى نقل المعرفة واستخدامها في دعم وتطوير الخدمات المصرفية، أما باقي المصارف فهي مملوكة للقطاع الخاص، حيث ورغم صغر حجم المصارف الخاصة، إلا أن أدائها يتطور بشكل سريع. (مصرف ليبيا المركزي– الربع الثاني 2014، ص 3)

جدول (1) المصارف التجارية العاملة في ليبيا وتاريخ التأسيس.

ر.م	المصرف	تاريخ التأسيس	مساهمة القطاع العام %	مساهمة القطاع الخاص %	مساهمة الشركاء الاستراتيجيين %
1	المصرف التجاري الوطني	1970	85.6	15.0	0.0
2	مصرف الجمهورية **	1969	86.6	13.37	0.0
3	مصرف الوحدة	1970	54.0	27.0	19.0
4	مصرف الصحارى	1964	59.0	22.0	19.0
5	مصرف التجارة والتنمية	1995	17.0	34.0	49.0
6	مصرف الإجماع العربي	2004	0.0	100.0	0.0
7	مصرف الوفاء	2004	0.65	99.35	0.0
8	مصرف الأمان	2003	0.0	60.0	40.0
9	مصرف شمال أفريقيا	1997	82.0	18.0	0.0
10	مصرف الواحة	2006	100.0	0.0	0.0
11	مصرف المتوسط	2006	0.0	100.0	0.0
12	مصرف التجاري العربي	2007	0.0	100.0	0.0
13	مصرف السراي	2007	0.0	100.0	0.0
14	مصرف المتحد	2007	3.0	57.0	40.0
15	مصرف الخليج الليبي الأول	2008	50.0	0.0	50.0

المصدر : *مصرف ليبيا المركزي–الربع الثاني 2014، ص4.

** تم دمج مصرف الأمة مع مصرف الجمهورية منذ عام 2008.

3- الإطار التحليلي للدراسة:

أولاً:- التحليل الوصفي لبيانات الدراسة:

تحليل تطور واتجاهات الاصلاح المصرفي على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.

1.3 مؤشرات الاصلاح المصرفي في ليبيا :

جدول (2): يوضح بعض مؤشرات الاصلاح المصرفي في ليبيا ومعدلات النمو خلال الفترة (2000-2021)

(بالمليون دينار)

السنة	إجمالي الودائع		اسعار الفائدة على الودائع	إجمالي الائتمان المصرفي		عرض النقد الواسع		مؤشر العمق المالي (عرض النقد/ الناتج المحلي الاجمالي)
	القيمة	معدل النمو		القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	
2000	7434.1	-	3.0	5584	-	7769.2	-	43.7
2001	8386.2	12.8	3.0	6057.6	7.82	8271.3	6.07	44.5
2002	8707.8	3.69	3.0	6357.6	4.72	8894.4	7.00	36.0
2003	9567.2	8.98	3.0	6775.1	6.16	9029.2	1.49	30.2
2004	10860.4	11.9	2.0	6510.3	-4.07	10536.6	14.31	26.4
2005	13782.5	21.2	2.0	6166.6	-5.57	14028.1	24.89	21.1
2006	17359.4	20.6	2.0	7067.2	12.74	16343.0	14.16	20.7
2007	24805.5	30.02	2.0	8191.3	13.72	22837.5	28.44	24.6
2008	41530.5	40.27	2.0	10544.6	22.3	34414.6	33.64	29.5
2009	48672.3	14.7	2.0	11812.7	10.74	38169.4	9.84	44.2
2010	55313.0	12.0	2.0	13044.6	9.44	41321.2	7.63	4.0
2011	58480.1	5.42	2.0	12786.6	-2.02	53437.1	22.67	107.6
2012	68346.2	14.44	2.0	15899.5	19.58	59213.7	9.76	50.3
2013	83562.7	18.2	-	18232.3	12.79	64299.4	7.91	57.7
2014	78910.5	-5.89	-	19959.9	8.66	66732.7	3.65	78.1
2015	71257.1	-10.74	-	20212.9	1.25	76783.0	13.09	103.1
2016	83407.6	14.57	-	18770.3	-7.69	94609.0	18.84	126.7
2017	95938.5	13.06	-	17446.7	-7.59	109089.1	12.99	109.6
2018	93657.5	-2.44	-	16448.3	-6.07	108911.7	-0.16	97.0
2019	88954.0	-5.28	-	16912.7	2.75	105568.7	-3.17	101.3
2020	102194.2	12.95	-	16996.9	0.49	122950.3	14.14	60.3
2021	92113.7	-10.94	-	19637.5	13.45	97335.4	26.32	50.4

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على البيانات المنشورة من مصرف ليبيا المركزي.

ملاحظة: تم إلغاء التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية.

شكل(1) يوضح بعض مؤشرات الاصلاح المصرفي في ليبيا
ومعدلات النمو خلال الفترة (2000–2021)

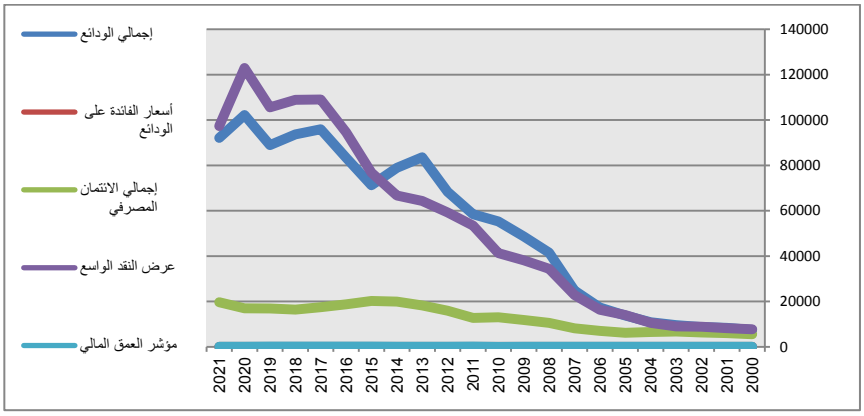

2.3 مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا:

جدول (3) يوضح بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا
ومعدلات النمو خلال الفترة (2000–2021) (بالمليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية		معدل التضخم	معدل البطالة	ميزان المدفوعات	
	القيمة	معدل النمو			القيمة	معدل النمو
2000	17775.4	-	-2.9	14.67	3358.9	-
2001	18591.9	4.39	-9.2	15.57	1051.8	-219.3
2002	24684.4	24.68	-9.6	16.50	380.0	-176.8
2003	29890.5	17.42	2.0	20.3	4059	90.6
2004	39947.1	25.17	2.2	19.5	7621	46.7
2005	66618.6	40.04	2.6	20.0	21568	64.7
2006	79029.9	15.70	1.5	19.4	23182.5	6.9
2007	92693.6	14.74	6.2	19.3	23582.8	1.7
2008	116639.6	20.53	10.4	18.9	19650.0	-20.0
2009	86289.0	35.17	2.4	18.3	6453.0	-204.5
2010	102538.0	15.85	2.4	18.6	5693.0	-13.3
2011	49684.9	-106.38	15.9	15.8	4215.0	-35.1
2012	117675.0	57.78	6.1	19.0	16898.0	75.1
2013	111438.6	-5.59	2.6	18.7	-8672.3	-294.8
2014	85484.5	-30.36	2.4	18.5	-27406.0	-68.4
2015	74477.5	14.78	9.8	18.4	-16364.8	-67.5
2016	74652.6	0.23	25.9	18.4	-9735.0	-68.1
2017	99496.2	24.97	25.8	17.7	3694.0	363.5
2018	112250.0	11.36	13.6	18.46	9832.0	62.4
2019	104180.8	7.75	0.41	18.34	-716.9	-1471.5
2020	203881.0	48.90	1.4	20.03	-11147.2	-93.6
2021	193295.0	5.48	2.8	20.6	-5947.2	-87.4

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على البيانات المنشورة من مصرف ليبيا المركزي.

شكل(2) يوضح بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا
ومعدلات النمو خلال الفترة (2000-2021)

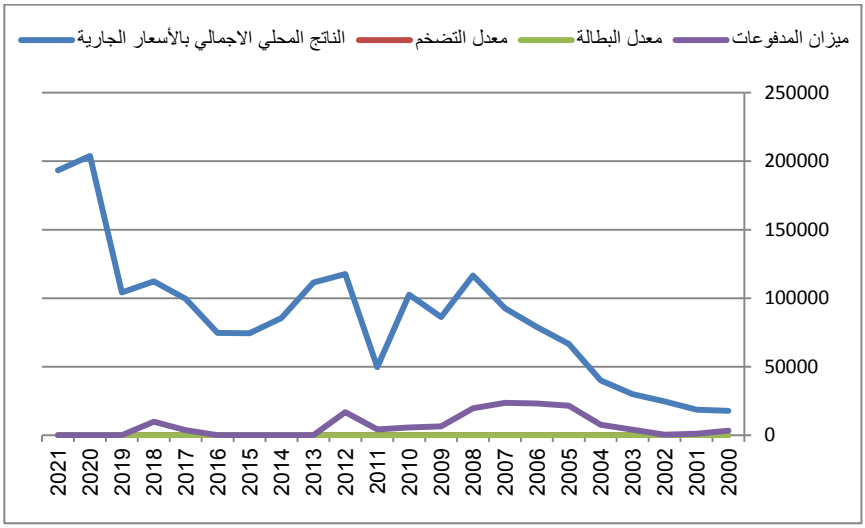

ثانياً:- التحليل القياسي للدراسة

يتم قياس وتحليل تأثير الاصلاح المصرفي على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2000-2021)، وذلك من خلال العلاقة القياسية بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغيرات المستقلة (اجمالي الودائع، اجمالي الائتمان المصرفي، العمق المالي)، وتم استخدام مجموعة من الاختبارات القياسية مثل اختبار ديكي - فولر الموسع واختبار السببية واختبار التكامل المشترك لاختبار العلاقة بين المتغيرات، وكذلك تم استخدام نموذج تصحيح الأخطاء لمعرفة نوع العالقة بين المتغيرات في الأجل الطويل والقصير باستخدام برنامج Eviews12.

3.3 تحديد متغيرات النموذج وتعريفها

بعد عملية جمع البيانات من عدة مصادر رئيسة وثانوية، متمثلة في نشرات وتقارير مصرف ليبيا المركزي، إضافة إلى الموقع الرسمي لمصرف ليبيا المركزي، فقد تكونت لدينا سلاسل زمنية للمتغيرات المختارة ممتدة من 2000م، وحتى 2021م. وكانت على الشكل الآتي:

المتغير التابع:

الناتج المحلي الاجمالي: هو المقياس النقدي للقيمة السوقية لكل السلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية محددة.

المتغيرات المستقلة: وهي على النحو التالي

إجمالي الودائع: الودائع هي الأموال النقدية التي يودعها العملاء في البنك أجل معين، بغرض الحصول منها على فائدة معينة، يحددها البنك بنفسه، أو تحدد بموجب تعليمات يصدرها البنك المركزي، والودائع من مصادر الأموال المهمة التي يتعامل البنك بها مع عملائه، وتتيح له التصرف بها بما يتفق مع نشاطه التجاري.

إجمالي الائتمان: هو عقد اقراض مال أو منح تسهيلات (تمويل اصول وبضائع وغيرها) يتم بين طرفين احدهما المصرف والطرف الآخر يسمى العميل المقترض وينتج عن هذا العقد هامش ربح للمصرف (فائدة، عائد على الاستثمار) أو (عائد مرابحة أو استصناع أو عمولة في المصارف الإسلامية) مقابل تسديد هذا المبلغ الذي تم منحه للعميل على فترات زمنية متعددة متفق عليها حسب بنود العقد.

عرض النقد الواسع : ويعرف عرض النقود بأنه النقد المتداول بالإضافة إلى المال الموجود ضمن الحسابات المصرفية.

وعليه تمت صياغة النموذج القياسي على النظرية الاقتصادية بما يلي:

$$Y = a + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + Ui$$

حيث أن:

Y: الناتج المحلي الاجمالي

X_1: اجمالي الودائع

X_2: اجمالي الائتمان

X_3: عرض النقد الواسع

Ui: معامل حد الخطأ العشوائي

a, b_1, b_2, b_3: معالم النموذج

4.3 تقدير النموذج القياسي:

إن تقدير النموذج القياسي يتضمن بناء وصياغة النموذج المقترح للدراسة وعرض المنهجية القياسية والاحصائية المتبعة في التحليل وذلك من خلال استخدام المناهج والأساليب القياسية التي تدرس العلاقات والتأثيرات طويلة الآجل بين المتغيرات الاقتصادية والتي تتمثل في أساليب تحليل نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وذلك من خلال اختبار استقرار بيانات الدراسة وذلك باستخدام اختبار جدر الوحدة لتحديد درجة سكونها ومن ثم تحليل التكامل المشترك من خلال استخدام اختبار الحدود (Bounds Test) للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الآجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ومن ثم تقدير هذه العلاقة باستخدام منهجية (ARDL).

1.4.3 اختبار جذر الوحدة :

تم استخدام اختبار ديكي- فولر المطور(ADF) لقياس مدى استقرار متغيرات النموذج، وتبين من البيانات المستخدمة في البرنامج الاحصائي القياسي عدم استقرار السلسلة الزمنية للمتغيرات الدراسة عند مستواها وأنها استقرت احداها عند الفرق الأول والأخرى عند الفرق الثاني وعليه يتم استخدام منهجية (ARDL) في التحليل القياسي باستخدام برنامج Eviews 12 .

2.4.3 التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المستخدمة في التحليل القياسي:

اتضح من التمثيل البياني للسلسلة الزمنية انها متأرجحة بين الارتفاع والانخفاض.

شكل(3) يوضح التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المستخدمة في التحليل القياسي.

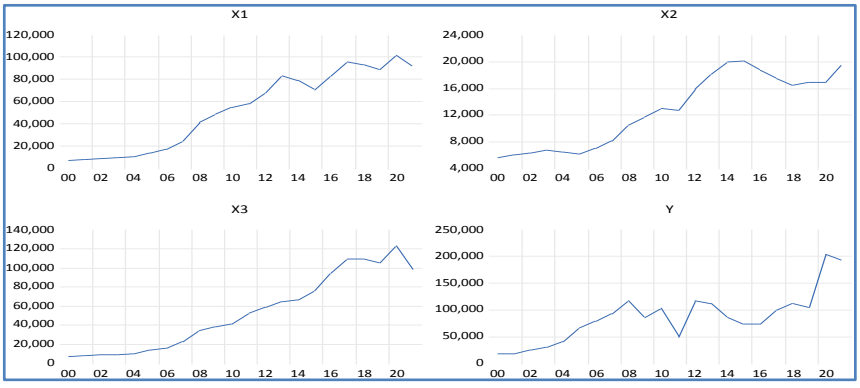

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على برنامج Eviews12

3.4.3 اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني:

يتضح من الجدول التالي أن العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني هو فترتين لجميع متغيرات الدراسة .

جدول (4) اختيار فترات التباطؤ الزمني.

Vector Autoregression Estimates
Date: 08/22/24 Time: 01:48
Sample (adjusted): 2002 2021
Included observations: 20 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	Y	X1	X2	X3
Y(-1)	-0.113612	-0.152659	-0.004488	-0.141604
	(0.37587)	(0.12053)	(0.01240)	(0.11162)
	[-0.30227]	[-1.26660]	[-0.36197]	[-1.26865]
Y(-2)	0.715949	0.127348	0.002919	0.175397
	(0.34637)	(0.11107)	(0.01143)	(0.10286)
	[2.06700]	[1.14657]	[0.25546]	[1.70524]
X1(-1)	-2.552750	0.338256	0.015792	-0.435095
	(1.61195)	(0.51689)	(0.05317)	(0.47868)
	[-1.58364]	[0.65440]	[0.29701]	[-0.90894]
X1(-2)	0.665911	-0.215693	0.150814	-0.544775
	(2.01399)	(0.64581)	(0.06643)	(0.59807)
	[0.33064]	[-0.33399]	[2.27021]	[-0.91089]
X2(-1)	12.58842	6.036509	1.127587	4.371830
	(10.4681)	(3.35673)	(0.34529)	(3.10860)
	[1.20255]	[1.79833]	[3.26558]	[1.40636]
X2(-2)	-21.00185	-5.214310	-0.968021	-0.561028
	(11.6917)	(3.74908)	(0.38565)	(3.47194)
	[-1.79631]	[-1.39082]	[-2.51008]	[-0.16159]
X3(-1)	4.637619	1.016224	0.155232	0.778582
	(2.22667)	(0.71401)	(0.07345)	(0.66123)
	[2.08276]	[1.42326]	[2.11351]	[1.17747]
X3(-2)	-1.462565	-0.355546	-0.200641	0.605437
	(2.13031)	(0.68311)	(0.07027)	(0.63262)
	[-0.68655]	[-0.52048]	[-2.85532]	[0.95704]
C	70733.01	2403.774	4169.192	-13343.59
	(40934.4)	(13126.1)	(1350.23)	(12155.8)
	[1.72796]	[0.18313]	[3.08775]	[-1.09771]
R-squared	0.809317	0.962887	0.983907	0.976492
Adj. R-squared	0.670639	0.935896	0.972204	0.959395
Sum sq. resids	7.53E+09	7.75E+08	8195446.	6.64E+08
S.E. equation	26167.90	8391.061	863.1573	7770.792
F-statistic	5.835934	35.67405	84.06758	57.11543
Log likelihood	-225.8462	-203.0988	-157.6123	-201.5629
Akaike AIC	23.48462	21.20988	16.66123	21.05629
Schwarz SC	23.93270	21.65796	17.10931	21.50437
Mean dependent	93242.34	57371.04	13488.68	57725.21
S.D. dependent	45596.65	33141.61	5177.204	38563.45
Determinant resid covariance (dof adj.)		2.05E+29		
Determinant resid covariance		1.88E+28		
Log likelihood		-764.5506		
Akaike information criterion		80.05506		
Schwarz criterion		81.84738		
Number of coefficients		36		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على برنامج Eviews12

4.4.3 اختبار السببية لجرانجر:

إن هذا الاختبار يستخدم لفحص وجود علاقة سببية بين متغيرين، ويعتمد بشكل أساسي على اختبار F ، حيث يقال إن المتغير X يؤثر على المتغير Y إذا كان التباطؤ الزمني للمتغير X له طاقة تنبؤيه أعلى من الطاقة التنبؤية للتنبؤ الزمني للمتغير Y ،فقبول الفرضية الصفرية يعني أن X لا يؤثر في Y ، في حالة ما إذا كانت قيمة P لإحصائية F أكبر من 0.05،ورفض الفرضية الصفرية تعني أن X يؤثر في Y إذا كانت قيمة P لإحصائية F أصغر من 0.05 وقد كانت النتائج حسب الجدول التالي:

جدول (5) يوضح اختبار السببية لجرانجر.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 08/22/24 Time: 01:41
Sample: 2000 2021
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X2 does not Granger Cause X1	20	0.49948	0.6166
X1 does not Granger Cause X2		4.48078	0.0298
X3 does not Granger Cause X1	20	0.33705	0.7191
X1 does not Granger Cause X3		2.44969	0.1201
Y does not Granger Cause X1	20	0.26134	0.7735
X1 does not Granger Cause Y		0.51389	0.6083
X3 does not Granger Cause X2	20	4.08338	0.0384
X2 does not Granger Cause X3		4.99048	0.0218
Y does not Granger Cause X2	20	3.91325	0.0429
X2 does not Granger Cause Y		1.40015	0.2770
Y does not Granger Cause X3	20	3.71611	0.0489
X3 does not Granger Cause Y		1.18798	0.3319

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على برنامج Eviews12

ويلاحظ من الجدول أن معظم المتغيرات ما بين التأثير وعدمه، أي توجد علاقة سببية لمتغير اجمالي الودائع في متغير اجمالي الائتمان، وتوجد علاقة سببية لمتغير اجمالي الائتمان في متغير عرض النقد الموسع والعكس صحيح، وتوجد علاقة سببية بين الناتج المحلي الاجمالي واجمالي الائتمان، وعلاقة سببية بين الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقد الموسع.

5.4.3 اختبار التكامل المشترك Bound– test:

يوضح اختبار الحدود (test–Bound) بأنه توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ذلك كون قٌمة test–F إحصاءه فيشر والبالغة (7.21) أكبر من الحد الأعلى والبالغ قيمته (3.77) وعليه توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج على المدى الطويل.

جدول(6) اختبار التكامل المشترك.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	7.219274	10%	2.72	3.77
k	3	5%	3.23	4.35
		2.5%	3.69	4.89
		1%	4.29	5.61

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على برنامج Eviews12

6.4.3 تقدير ARDL للنموذج المقدر:

يوضح النموذج المقدر ADRL أن معلمتا اجمالي الودائع X1 واجمالي الائتمان المصرفي X2 وعرض النقد الواسع X3 كانت موجبة في تأثيرها في الناتج المحلي الاجمالي الليبي Y وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، وأن المتغيرات المستقلة تأثر في المتغير التابع بنسبة 88% والباقي 12% يعود لعوامل أخرى لم تدخل للنموذج .

$$Y = 31930.02 + 0.04\,X1 + 17.69\,X2 + 2.31\,X3 + Ui$$

جدول(7) تقدير **ARDL** للنموذج المقدر.

Dependent Variable: Y
Method: ARDL
Date: 08/22/24 Time: 01:59
Sample (adjusted): 2001 2021
Included observations: 21 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): X1 X2 X3
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 54
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	0.451387	0.144352	3.126984	0.0074
X1	0.040393	0.671314	0.060170	0.9529
X1(-1)	-1.522559	0.854934	-1.780907	0.0966
X2	17.69048	4.647077	3.806798	0.0019
X2(-1)	-21.16442	4.098925	-5.163407	0.0001
X3	2.310790	0.620300	3.725276	0.0023
C	31930.02	17625.47	1.811584	0.0916

R-squared	0.880204	Mean dependent var	89687.56
Adjusted R-squared	0.828864	S.D. dependent var	47333.58
S.E. of regression	19581.26	Akaike info criterion	22.86373
Sum squared resid	5.37E+09	Schwarz criterion	23.21191
Log likelihood	-233.0692	Hannan-Quinn criter.	22.93930
F-statistic	17.14430	Durbin-Watson stat	2.333123
Prob(F-statistic)	0.000010		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على برنامج Eviews12

7.4.3 اختبار LM للارتباط الذاتي

لا يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار LM كون أن جميع قيم P-value أكبر من مستوى معنوية 5%.

جدول(8) اختبار **LM** للارتباط الذاتي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.538998	Prob. F(2,12)	0.5968
Obs*R-squared	1.730993	Prob. Chi-Square(2)	0.4208

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 09/01/24 Time: 15:07
Sample: 2001 2021
Included observations: 21
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y(-1)	0.145829	0.257043	0.567331	0.5809
X1	-0.308194	1.016329	-0.303242	0.7669
X1(-1)	-0.097404	0.908409	-0.107225	0.9164
X2	-0.663428	6.704876	-0.098947	0.9228
X2(-1)	1.797167	6.012157	0.298922	0.7701
X3	0.073277	0.776918	0.094317	0.9264
C	-7960.124	23128.59	-0.344168	0.7367
RESID(-1)	-0.387934	0.381209	-1.017642	0.3289
RESID(-2)	-0.069218	0.390257	-0.177364	0.8622

R-squared	0.082428	Mean dependent var	2.35E-11
Adjusted R-squared	-0.529286	S.D. dependent var	16382.86
S.E. of regression	20259.75	Akaike info criterion	22.96819
Sum squared resid	4.93E+09	Schwarz criterion	23.41584
Log likelihood	-232.1660	Hannan-Quinn criter.	23.06534
F-statistic	0.134750	Durbin-Watson stat	2.027304
Prob(F-statistic)	0.995856		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على برنامج Eviews12

8.4.3 اختبار **Breusch–Pagan–Godfrey** لعدم ثبات التباين:

لا يعاني النموذج من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي حسب اختبار Breusch-Bagan وذلك كون أن قيمة P-value لمربع كاي أكبر من مستوى معنوية 5%.

جدول(9) اختبار عدم ثبات التباين.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.692380	Prob. F(6,14)	0.6598
Obs*R-squared	4.805470	Prob. Chi-Square(6)	0.5690
Scaled explained SS	1.886259	Prob. Chi-Square(6)	0.9299

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 09/01/24 Time: 15:31
Sample: 2001 2021
Included observations: 21
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.69E+08	3.43E+08	2.238983	0.0419
Y(-1)	-961.3972	2617.520	-0.367293	0.7189
X1	5318.975	18629.52	0.285513	0.7794
X1(-1)	11621.55	9641.049	1.205424	0.2480
X2	-87861.50	146697.4	-0.598930	0.5588
X2(-1)	-14748.28	109418.8	-0.134787	0.8947
X3	315.8856	15800.33	0.019992	0.9843

R-squared	0.228832	Mean dependent var	2.56E+08
Adjusted R-squared	-0.101669	S.D. dependent var	3.48E+08
S.E. of regression	3.65E+08	Akaike info criterion	42.53200
Sum squared resid	1.87E+18	Schwarz criterion	42.88017
Log likelihood	-439.5860	Hannan-Quinn criter.	42.60756
F-statistic	0.692380	Durbin-Watson stat	2.145606
Prob(F-statistic)	0.659821		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على برنامج Eviews12

9.4.3 نموذج تصحيح الخطأ ECM : التحليل قصير الأجل:

توجد علاقة توازنيه طويلة الأمد في النموذج المقدر وذلك لأن قيمة معلمة التعديل speed adjustment coefficient (cointEq(-1)*) سالبة ومعنوية احصائيا بلغت (0.38-) وأن قيمة P-value أقل من مستوى المعنوية 5% (0.0065).

جدول(10) نموذج تصحيح الخطأ ECM.

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(Y)
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/01/24 Time: 16:05
Sample: 2000 2021
Included observations: 20

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	-0.417033	0.210596	-1.980256	0.0830
D(X1)	0.876584	1.012272	0.865957	0.4117
D(X1(-1))	0.849773	1.040215	0.816920	0.4376
D(X2)	14.30109	5.102312	2.802865	0.0231
D(X2(-1))	2.121781	7.657236	0.277095	0.7887
D(X3)	0.829799	1.072835	0.773464	0.4615
D(X3(-1))	-1.216089	0.971577	-1.251665	0.2460
CointEq(-1)*	-0.381077	0.104426	-3.649265	0.0065

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على برنامج Eviews12

10.4.3 اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:

يوضح اختبار التوزيع الطبيعي (Histogram) بأن الاخطاء العشوائية موزعة توزيع طبيعي وذلك أن قيمة Jargue-Bera تبلغ 1.063324 وأن قيمة P-value لها أكبر من مستوى المعنوية 5% حيث بلغت 0.587628.

شكل (4) اختبار التوزيع الطبيعي.

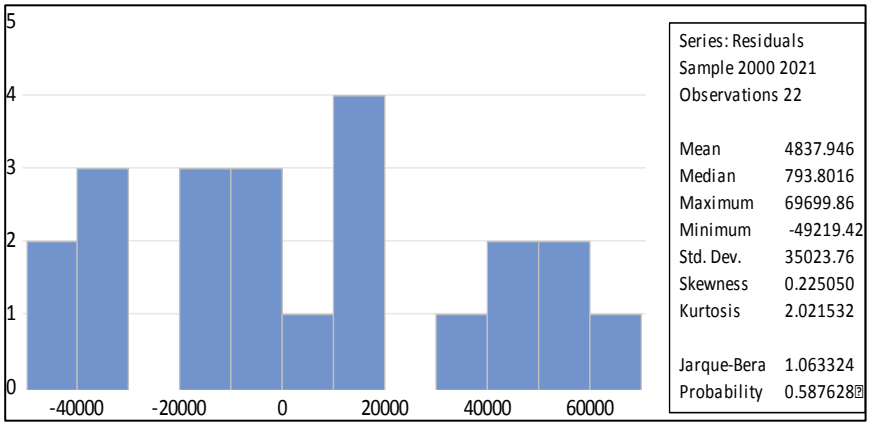

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على برنامج Eviews12

❖ النتائج:

1- هناك تأثير إيجابي لمتغيرات الدراسة المستقلة في المتغير التابع، أي أن إجمالي الودائع وإجمالي الائتمان المصرفي وعرض النقد الواسع لهما تأثير إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي.

2- ان العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي واجمالي الودائع واجمالي الائتمان علاقة تكاملية على المدى الطويل حيث تم استنتاجها من اختبار الحدود (test Bound) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM).

3- إن النموذج المقدر لا يعاني من مشاكل الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين.

4- إن النموذج المقدر مستقر من ناحية المعلمات الهيكلية للنموذج ومن حيث المتغيرات الداخلة في العلاقة حسب اختبار (Cusum)، والأخطاء موزعة طبيعياً حسب اختبار (Histogram) .

5- إن النموذج المقدر معنوي احصائياً، وعليه نقبل الفرضية التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الناتج المحلي الاجمالي واجمالي الودائع واجمالي الائتمان وعرض النقد الواسع.

❖ التوصيات:

1- الاصلاح في النظام المصرفي يعتبر الانطلاقة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهذا الأمر يتطلب وجود نظام مصرفي مستقر قادر على توجيه المدخرات لتمويل فرص استثمارية منتجة، التي تساهم في خلق فرص العمل والقدرة على زيادة القدرة الانتاجية في الاقتصاد.

2- العمل على ادخال التقنيات المصرفية الحديثة في النظام المصرفي، وتوفير برامج تدريبية تساهم في تنمية الكوادر البشرية وتأهيلها لتطور من اصلاحات القطاع المصرفي.

3- الالتزام بتطبيق المعايير الدولية من حيث الكفاءة والمخاطر من أجل انخراط النظام المصرفي في العمولة المصرفية بفعالية.

4- العمل على اعتماد سياسات شاملة لبناء بيئة داعمة للتقنيات الحديثة وتفعيل المبادرات وتنظيم آليات عملها من أجل النهوض بالنظام المصرفي وزيادة كفاءته.

5- العمل على تطوير اصلاحات الجهاز المصرفي للوصول إلى استقرار اقتصادي مؤدي لتوازن حقيقي في الاقتصاد، وتنسيقها مع الاصلاحات الاقتصادية للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

المصادر والمراجع:

- ابراهيم، طارق مجدوب، (2020)، سياسات الإصلاح المصرفي في السودان وأثرها في تطوير أداء الجهاز المصرفي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الاصدار الحادي عشر.
- البرغثي، يونس علي أسعيد، الشريف، علي سعيد، (2014)، تأثير السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في ليبيا، أبحاث مؤتمر الاقتصاد في ليبيا بين تحليل الواقع وآليات التطوير، منشورات جامعة بنغازي يناير.
- حريب، سامية عمران، (2013)، تأثير عرض النقود على ميزان المدفوعات في ليبيا خلال الفترة (1908-2008)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، الأكاديمية الليبية- فرع مصراتة.
- حسين، ابتسام علي، (2019)، سبل اصلاح وتطوير القطاع المصرفي في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن والخمسون.
- الحسيني، فلاح حسن، (2008)، مؤيد عبد الرحمن الدوري ، ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.
- دنف، أحمد أحمد، دنف، محمود أحمد، (2017)، تقييم أداء السياسات النقدية المطبقة في ليبيا خلال الفترة (1980- 2015)، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس- ليبيا، العدد الثاني.
- رشيد، مصطفى كامل، مستور، سهيلة عبد الزهرة، (2017)، الاصلاح المصرفي الواقع والمعالجات لتنويع مصادر الناتج في العراق، الجامعة المستنصرية، جامعة بغداد، العراق.
- محمد، اروبحلة ابراهيم، عمر، سعاد صالح، مسعود، مروان عمران ، (2013)، أثر التضخم على التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (1990-2020)، مجلة القرطاس، جامعة درنة- فرع القبة- ليبيا.
- مصرف ليبيا المركزي- ورقة عمل حول تطور أهم بيانات المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة 2008-الربع الثاني 2014.

- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الرابع والخمسون، السنة المالية 2010.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية ، الربع الرابع 2013.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية ، الربع الرابع 2014.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية ، الربع الرابع 2017.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع 2005.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع 2023
- المطيري، سامرة عادل حمزة حسن، (2023)، دور الاصلاح المصرفي في استقرار الاقتصاد الكلي(تجارب دول مختارة مع اشارة للعراق)، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد جامعة كربلاء.
- مفتاح، مصطفى أبوزيد، بن عائشة، حمزة فرج، التير، وسام أحمد، (2021)، دور مصرف ليبيا المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2009-2020)، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، كلية الاقتصاد والتجارة الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد الثامن عشر ديسمبر.
- الموقع الالكتروني لمصرف ليبيا المركزي، نبذة عن المصرف .
- نور الدين، علي ابو بكر، (2019)، اصلاح الجهاز المصرفي في ليبيا، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد- جامعة سرت، المجلد الثاني- العدد الثالث.